أثر السياسات الاجتماعية للمؤسسات الحكومية في تحقيق الحماية الاجتماعية لضحايا بعد التعديل الاعتداءات الجنسية

The impact of social policies of government institutions in achieving social protection for victims of sexual assault after the amendment

تاريخ التسليم ٢٠٢٤/٨/٤

تاريخ الفحص ٢٠٢٤/٨/١٦

تاريخ القبول ٢٠٢٤/٩/٢

إعداد

حسام تيتو ألفي نظير

Hossam Teto Alfy Nazeer

ah.rabea@social.aun.edu.eg

أثر السياسات الاجتماعية للمؤسسات الحكومية في تحقيق الحماية الاجتماعية لضحايا بعد التعديل الاعتداءات الجنسية

اعداد وتنفيذ

حسام تيتو ألفي نظير

ملخص الدراسة:

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الحكومية تجاه ضحايا الاعتداءات الجنسية تشمل عدة جوانب أساسية. أولاً، يجب على هذه المؤسسات ضمان توفير الحماية القانونية للضحايا، من خلال تنفيذ قوانين صارمة وملاحقة المعتدين بشكل فعال. ثانيًا، من الضروري تقديم الدعم النفسي والطبي للضحايا، بما في ذلك العلاج النفسي والرعاية الصحية اللازمة. ثالثًا، يجب على المؤسسات الحكومية العمل على رفع الوعي وتعليم المجتمع حول مخاطر الاعتداءات الجنسية وطرق الوقاية منها. رابعًا، تعزيز برامج التوعية والتدريب للعاملين في القطاع العام لضمان قدرتهم على التعامل مع قضايا الاعتداءات الجنسية بفعالية وتعاطف. خامسًا، تيسير الإجراءات القانونية وتبسيطها لضمان عدم تعقيد أو تأخير حصول الضحايا على العدالة. سادسًا، تقديم الدعم المالي والإعانات للضحايا لمساعدتهم في إعادة بناء حياتهم بعد الاعتداء. أخيرًا، يجب أن تسعى المؤسسات الحكومية إلى تحقيق بيئة عمل وتعليم آمنة وخالية من الاعتداءات، من خلال تطوير سياسات وقوانين تحمي جميع الأفراد وتحافظ على حقوقهم.

الكلمات المفتاحية: المسئولية الاجتماعية، المؤسسات الحكومية، ضحايا الإعتداءات الجنسية.

The Role of Government Institutions' Social Responsibility in Providing Protection and Psychological and Social Support for Victims of Sexual Assault

Abstract

The social responsibility of governmental institutions towards victims of sexual assault encompasses several key aspects. First, these institutions must ensure the provision of legal protection for victims by enforcing strict laws and effectively prosecuting perpetrators. Second, it is essential to offer psychological and medical support, including counseling and necessary healthcare services. Third, governmental institutions should work to raise awareness and educate society on the dangers of sexual assault and methods of prevention. Fourth, enhancing awareness programs and training for public sector employees is crucial to ensure their ability to handle sexual assault cases effectively and compassionately. Fifth, simplifying and streamlining legal procedures is necessary to prevent any delay or complexity in victims' access to justice. Sixth, financial support and aid should be provided to victims to help them rebuild their lives post-assault. Finally, governmental institutions should strive to create safe environments in workplaces and educational settings by developing policies and laws that protect all individuals and safeguard their rights.

Keywords: Social Responsibility, Governmental Institutions, Victims of Sexual Assault

أولاً: مشكلة الدراسة:

الانحرافات الأخلاقية تمثل وصمة مدمرة للمجتمع، حيث إن الإنسان بطبيعته السوية وفطرته النقية يميل إلى سلوك طريق الخير والابتعاد عن الشرور والانحرافات. ولكن إذا ما انساق خلف شهواته الجامحة وغرائزه الشاذة، فإنه يتعرض للانهيار الأخلاقي، مما يؤدي إلى زعزعة القيم والمبادئ التي تشكل جوهر المجتمع الإنساني. فالقيم الأخلاقية، إلى جانب القيم المادية، تُعد الركائز الأساسية لبناء المجتمعات، وأي مساس بهذه القيم يؤدي إلى تهديد استقرار المجتمع وتفكك نسيجه الأخلاقي.(سلاطينية – تركي، ٢٠١٢، ص١٢)

تحمي أنظمة الحماية الاجتماعية الفئات الأكثر ضعفاً من الصدمات والضغوط طوال حياتهم إنها عادة ما تعالج مشاكل متعددة ومترابطة، بما في ذلك الفقر وعدم المساواة والأمن الغذائي. وتعتبر برامج الحماية الاجتماعية أحد متطلبات مواجهة تهميش المرأة ، والمحافظة على حقوقهن حيث تسعى وزارة التضامن الاجتماعي والمجلس القومي للمرأة من خلاله إلى تنسيق وتوجيه وتوحيد الجهود لتحقيق رؤيتها المتمثلة في تحقيق تنمية اجتماعية شاملة و مستدامة من خلال تطوير السياسات الاجتماعية بالتعاون مع الشركاء في القطاع الاجتماعي و تقديم البرامج والخدمات على أساس العدالة والمساواة باعتبارها حقوقا مشروعة لكافة الفئات المهمشة والفقيرة و ضحايا الإعتداءات الجنسية.(محمود، ٢٠١٧)

وقد يعود الإزدياد في عدد ضحايا الإعتداءات الجنسية إلى عدم تطبيق القانون على المعتدين في ظل الشلل الذي تعانيه المؤسسات التشريعية والتنفيذية ولجوء المجتمع إلى آليات الحماية الذاتية والتي وبكل تأكيد تفتح أبواباً كثيرة للإنتهاكات. ويتعلق الخوف من الإبلاغ على نحو وثيق بوصمة العار التي كثيراً ما تلحق بالإبلاغ عن العنف لاسيما في الأماكن التي يأتي فيها شرف الأسرة قبل سلامتها ويمكن أن يؤدي الإغتصاب أو أي شكل من أشكال العنف الجنسي إلى نبذ من المجتمع وزيادة العنف أو الموت كما ينظر إلى مسائل الاعتداء الجنسي على أنها مسائل عادية خاصةً عندما لا ينتج عنها ضرر بدني واضح أو دائم وذلك تجنباً لوصمة العار.(بينيهرو، ٢٠٠٦).

ولقد كشفت الدراسات الدولية عن أن نحو ربع مجموع المعتدى عليهم يبلغون عن تعرضهم للإيذاء الجسدي في مرحلة الطفولة ، وأن١ من كل ٥ نساء و ١ من ١٣ رجل يبلغون عن تعرضهم للإيذاء الجنسي في مرحلة الطفولة . ويُسجل، كل عام، مقتل نحو ٤١٠٠٠ من الأطفال دون سن ١٥ سنة. وهذا الرقم يقلل من الحجم الحقيقي للمشكلة، لأنه يتم تسجيل وفيات الأطفال الناجمة عن إساءة معاملتهم إلى حالات السقوط والحروق وحالات الغرق وغير ذلك من الأسباب، ومن المؤسف تفاقم هذه المشكلة بشكل أكبر لعدم تعاون معظم الأطفال وأسرهم بالإبلاغ عن حالات الإساءة و الاستغلال بسبب وصمة العار والخوف وانعدام الثقة في السلطات وايضا عدم التسامح الاجتماعي وانعدام الوعي في ضعف الإبلاغ . ويبقى الآباء الذين ينبغي أن يحموا أطفالهم صامتين إذا ارتكب الإساءة أحد أفراد الأسرة، أو فرد آخر أكثر قوة في المجتمع.((UNICEF, 2017

وعلى المستوى المحلي في المجتمع المصري رصد تقرير مصر الدوري المقدم للجنة حقوق الطفل بالأمم المتحدة (٢٠١٧) عددًا من الحالات. وبلغت أكثر من ١٣٣.٦٦ ألف حالة فيما بين اغتصاب واعتداء واستغلال جنسي خلال الفترة من عام ٢٠١٢ حتى ٢٠١٥، تضاف إليها (٥٩٠٩) جنحة تعرض لأنثى خلال عام ٢٠١٦ تضم الفعل الفاضح وهتك العرض وممارسة الدعارة. وهذه هي الحالات المعلنة والمبلغ عنها. وتعتبر القاهرة والجيزة والإسكندرية والمنوفية والقليوبية وأسيوط وقنا والمنيا من أكثر المحافظات في الجمهورية التي

تشهد اعتداء جنسياً. وتتم هذه الحوادث في أماكن متفرقة ما بين استدراج داخل دورة مياه بمسجد، أو الزراعات في الأقاليم، أو المناطق المهجورة في المناطق الشعبية عمل الأطفال كخدم في المنازل.(تقرير مصر الدوري المقدم للجنة حقوق الطفل بألمم المتحدة ، ٢٠١٧، ص ١٢٤).

ولتحقيق ما سبق سرده يتوجه البحث في هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل ووصف تلك الظاهرة الاجتماعية الخطيرة على المجتمع في تأثيرها السلبي عليه و قوة وتلاحم جميع فئات المجتمع من خلال إيضاح دور

"أث السياساتالاجتماعية للمؤسسات الحكومية في تحقيق الحماية الاجتماعية لضحايا الاعتداءات الجنسية."

و بناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة الحالية فى القضايا التالية التى تحاول الدراسة الاجابة عليها:

- تحديد أبعاد الحماية الاجتماعية للمؤسسات الحكومية لضحايا الاعتداءات الجنسية.
- تحديد العلاقة بين السياسات الاجتماعية للمؤسسات الحكومية وتحقيق الحماية الاجتماعية لضحايا الاعتداءات الجنسية.

ثانياً: الدراسات السابقة :

١- دراسة خضر عبد العظيم (٢٠١٠) :

دراسة بعنوان الحماية الاجتماعية في واقع المجتمع المصري، دراسة استطلاعية على عينة ثلاثية الأبعاد، واستهدفت الدراسة إلى الكشف عن رؤية الفقراء لأشكال الحماية الاجتماعية المقدمة لهم من الدولة والمتمثلة في معاش الضمان الاجتماعي، وتوصلت نتائج الدراسة لدور الرعاية الصحية ومدي كفاية هذه الجهود المجتمعية في سد احتياجاتهم الأساسية اليومية والوقوف علي المشاكل التي تواجه بعض الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي مع الجهات التي تتولي تقديم هذه المساعدات، وكذلك التي تواجه الأسر ذاتها في مجال العلاج وتطلعات هذه الأسر للحماية الاجتماعية والمتوقع من الدولة حمايتهم اجتماعياً. (أبوقورة ،٢٠١٠)

دراسة بارينيوس أرنولد () (Barrientos٢٠١١ (:

بعنوان الحماية الاجتماعية والفقر ، واستهدفت الدراسة البحث في برامج الحماية الاجتماعية تسعي إلى مواجهة الفقر وذلك من خلال المنظورات الجديدة التي ساهمت في ظهور برامج المساعدات الاجتماعية في الدول النامية، وتقديم مساهمتهم المحتملة في القضاء عليه وكيفية ترويد الفقراء بالمساعدات الازمة لرعايته، و توصلت نتائج الدراسة الى ضرورة توفير الدعم الاجتماعي من خلال صناديق التكافل الاجتماعي لهؤلاء الفقراء.

Barrientos, A (2011) vol 20(30)

٢- دراسة إميلي بيرلي) ((Emily٢٠١١ :(

٣- بعنوان سياسات الاقتصاد للحماية الاجتماعية وظهور التحويلات النقدية المشروطة في أمريكا اللاتينية ، واستهدفت الدراسة إيضاح كيف تتم التحويلات النقدية المشروطة في أمريكا اللاتينية التي ساهمت في تغير دولة الرفاهية الاجتماعية، وتوصلت نتائج الدراسة الى انه انتشرت في منتصف عام ١٩٩٠ في البرازيل (نظام التحويلات النقدية المشروطة) وهو نوع من سياسة المساعدات الاجتماعية، والذي تتكون منه دولة الرفاهية والمعروف باسم (الحماية الاجتماعية) الذي يتكون من برنامجين هما التأمين الصحي والمساعدات الاجتماعية. Emily, B (2011)

٤- دراسة عمرو محمود (٢٠١١)

بعنوان شراكة الدولة ومنظمات المجتمع المدني في تفعيل برامج الحماية الاجتماعية لفقراء الحضر،

واستهدفت الدراسة تحقيق الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني في تحسين برامج العملية الاجتماعية لفقراء الحضر من خلال المؤشرات الأتيه – تحديد مؤشرات التخطيط بين الدولة ومنظمات مجتمع الفقراء عن الخدمات (الاقتصادية – الصحية – التعليمية) وعلاقته بمستوي تحقيق الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق أهدافها وكذلك تحديد المعوقات التي تعوق الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني في تفعيل برامج الحماية الاجتماعية الفقراء الحضر بمنطقة حلوان، و كذلك وضع تصور مقترح تخطيطي لكيفية رفع مستويات الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني في تحسين برامج الحماية الاجتماعية الفقراء الحضر، وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي، وتوصلت الدراسة إلى إنه توجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية عند مستوي معنوية بين الشراكة الدولة ومنظمات المجتمع المدني ومستوي تحسين برامج الحماية الاجتماعية لفقراء الحضر كما يحددها المسئولون. (محمود عبد الحميد منصور٢٠١٤)

٥- دراسة نجوان حسن عبده (٢٠١٦) :

بعنوان برامج الحماية الاجتماعية كآلية في سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر ،واستهدفت هذه الدراسة تحديد إسهامات برامج الحماية الاجتماعية لتعديل سياسات الرعاية الاجتماعية الموجهة للفقراء ، وتوصلت بأنه لكي يتم تفعيل إسهامات هذه البرامج فلابد من توفير بيانات عن الفقراء معدومى الدخل، وذلك لإعطائهم أولوية في توفير مسكن ملائم لهم. (عبد الحميد سليم ٢٠١٤)

تحليل الدراسات اسابقة :

١- اشارت بعض الدراسات الى اشكال الحماية الاجتماعية المقدمه و برامج الرعاية الاجتماعية (دراسة خضر عبد العظيم (٢٠١٠) ، دراسة بارينيوس أرنولد (Barrientos) (٢٠١١) ، دراسة نجوان حسن عبده (٢٠١٦)

٢- استهدفت بعض الدراسات تحقيق الشراكه بين الدولة و منظمات المجتمع المدنى فى تحسين برامج الحماية الاجتماعية مثل (دراسة إميلي بيرلي Emily)) (٢٠١١) ، دراسة عمرو محمود (٢٠١١).

أوجه الأستفاده من الدراسات السابقه :

أستفادت الدراسه الحاليه فيما أنتهت إليه الدراسات السابقه من نتائج وتوصيات في توجيه الباحث في :

١- صياغة مشكلة الدراسه صياغة علميه، وكذلك تحديد الأهداف والفروض.

٢- ساهمت في توجيه الباحث في تحديد منهج وأدوات الدراسه ومفاهيمها.

أوجه إتفاق الدراسه الحاليه مع الدراسات السابقه:

١- أهمية إلقاء الضوء على قضية هامة وهي توفير الحماية الاجتماعية لضحايا الإعتداءات الجنسية.

أوجه الأختلاف بين الدراسه الحاليه والدراسات السابقه:

هناك بعض الاختلافات بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة والتي تم سردها حيث أن:

٣- الدراسة الحالية اتخذت نهجاً و سبيلاً خاصاً بها فى تقديم المسئولية الإجتماعية لتحقيق الحماية الإجتماعية لضحايا الإعتداءات الجنسية .

٤- تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات الإجتماعية القليلة التى تتناول المسئولية الإجتماعية لتحقيق الحماية الإجتماعية لضحايا الإعتداءات الجنسية و تمكينهم إجتماعياً و نفسياً للمشاركه فى المجتمع بشكل طبيعى .

تركز دراسة المسئولية الاجتماعية على الأدوار المحددة للمؤسسات الحكومية، بينما قد تركز

الدراسات الأخرى على الأبعاد الاجتماعية والنفسية بشكل أوسع.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

١- تهتم الخدمة الاجتماعية بالإنسان فى تفاعله مع مجتمعة فى المقام الأول وبناءا على ذلك فهى تهتم بتحقيق الحماية الاجتماعية لضحايا الاعتداءات الجنسية.

٢- الاهتمام بقضايا ومشكلات المجتمع وخاصة المشكلات التى تمثل كارثة أخلاقية وصحية مثل مشكلة الاعتداء الجنسي ويعتبر اسهاما فى رفع عجلة التنمية البشرية والارتقاء بالعنصر البشرى.

٣- التخطيط الاجتماعي يعد افضل أداة يمكن من خلالها تحقيق الحماية الاجتماعية لضحايا الاعتداءات الجنسية بما يستخدمة من مداخل ونماذج وإستراتيجيات وابعاد وقيم.

رابعاً: أهداف الدراسة:

١- تحديد أبعاد الحماية الاجتماعية لضحايا الاعتداءات الجنسية.

٢- تحديد العلاقة بين المسئولة الاجتماعية للمؤسسات الحكومية وتحقيق الحماية الاجتماعية لضحايا الاعتداءات الجنسية.

٣- تحديد المعوقات التى تواجة المؤسسات الحكومية فى تحمل المسئولية الاجتماعية لتحقيق الحماية الاجتماعية لضحايا الاعتداءات الجنسية.

خامساً: فروض الدراسة:

١- من المتوقع أن تكون الحماية الاجتماعية لضحايا الاعتداءات الجنسية مرتفعة.

٢- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أبعاد المسئولية الاجتماعية للمؤسسات الحكومية وتحقيق الحماية الاجتماعية لضحايا الاعتداءات الجنسية.

٣- توجد علاقة دالة إحصائيا بين بعض المتغيرات الديموغرافية لضحايا الاعتداءات الجنسية وتقديرهم لبرامج الحماية الاجتماعية لهم.

سادساً: مفاهيم الدراسة :

مفهوم الحماية الاجتماعية :

في المعجم الوجيز في اللغة حماية : في باب (حمى) حمى فلاناً – حمياً، وحماية منعه ودفع عنه ويقال: حماه من الشيء منعه ما يضره، أيضاً حماية المواطنين: أي وقايتهم وصيانتهم.) المعجم الوجيز، ٢٠١١، ص١٧٣)

وتعرف الحماية الإجتماعية بأنها تلك السياسات والبرامج التي تهدف إلى الحد من الفقر والمخاطر التي قد يتعرض لها الأفراد غير القادرين على العمل بسبب المرض أو كبر السن وحماية السكان من التقلبات الشديدة وغير المتوقعة في مستوى المعيشة نتيجة التغيرات الإقتصادية المختلفة. (عطية خزام (٢٠١٠) ص٤٣)

وهي مجموعة من البرامج العامة والخاصة التي يتبناها المجتمع لمواجهة عدم توافر الدخل وانقطاعه، وكذلك توفير الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية على النحو المطلوب بما يؤدي إلى تنمية المجتمعات الإنسانية والحد من مشكلة الفقر. (عطية خزام ، ٢٠١٧، ص ٣٢٦)

ومن خلال ما سبق يمكن وضع تعريفاً إجرائياً للحماية الاجتماعية في الدراسة الحالية كما يلي:

١- هي مجموعة الخدمات الاجتماعية والصحية و الاقتصادية والتعليمية والتثقيفية وتهدف إلى رفع مستوى معيشة ضحايا الاعتداءات الجنسية من خلال تنمية قدراتهم الاقتصادية والتعليمية والصحية.

٢- تهدف برامج الحماية الاجتماعية إلى حماية ضحايا الاعتداءات الجنسية من التقلبات الشديدة وغير المتوقعة في مستوي المعيشة.

٣- تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات وتكافؤ الفرص لضحايا الاعتداءات الجنسية.

سابعاً: الموجهات النظريه للدراسة:

نظرية الأنساق العامة :-

تعد النظرية مركز العلم ومحوره ونواته، ولابد للنظرية أن تقوم بمهمة الشرح والتفسير والتنبؤ لهذا العلم حتى يؤدي دوره كاملاً) . محمد دياب ،٢٠١٠، المجلد ٢٦ ع١، ص ٦٥٢)

ولذلك لا يمكن إجراء بحث دون نظرية لأنَّ هناك ارتباط بين النظرية والبحث فيستفيد الباحث منها في توجيه دراسته الوجهة العلمية الصحيحة والاهتداء إلى المنهج العلمي الذي يتناسب وطبيعة دراسته، ومن هذا المنطلق سوف يقوم الباحث في هذه الدراسة بالاستناد إلى إحدى هذه النظريات وهي نظرية الأنساق العامة كموجه نظري للدراسة، ويستعرض الباحث نبذة عن النظرية فيما يلي:

إن نظرية الأنساق العامة تعتمد على التمييز بين النسق والبيئة، حيث تتشكل بيئة النسق من كل ما عداه، وليس المقصود هنا البيئة الطبيعية وحسب بل كل البشر من حوله وكذلك كل الأنساق الأخرى.) لومان ،٢٠١٠، ص ٦)

حيث يمكن النظر إلى أنساق التعامل باعتبارها وحدات مكونة من أجزاء يؤدي كل منها وظيفة معينة من شانها الإسهام في تماسك الوحدة الشاملة. ويتكون النسق من عدة عناصر تمثل المدخلات، العمليات التحويلية، المخرجات والتغذية العكسية. وتكون الأنساق هي "الفرد، الأسرة، الجماعة، المنظمة، المجتمع المحلي والمجتمع القومي".(أبو المعاطي علي،٢٠١٠،ص ٢٧٩)

المدخلات: وهي توفير كل ما يحتاج إليه النسق كالموارد المادية والبشرية والطاقات والإمكانات. البدوي الصافي (٢٠١١) ص٧٩

العمليات التحويلية: والتي تتمثل في أنظمة وبرامج العمل داخل المؤسسات. عوض سيد ، عبد الموجود (٢٠٠٣) ص٦٥

المخرجات: هي النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال تفاعل الأنساق المختلفة. البدوي الصافي (٢٠١١) ص٧٩

التغذية العكسية: وتحدث التغذية العكسية عن طريق عمليتي استيراد وتصدير الطاقة والتي عن طريقها يتم تفاعل الإنسان مع البيئة الخارجية وتعتمد الأنساق علي عملية التغذية العكسية لتقويم أدائها وتعديل مسارها. شحاته حبيب (٢٠٠٩) ص٦٨

ويرى أصحاب نظرية الأنساق الاجتماعية أن المؤسسة ما هي إلا تنظيم أو نسق اجتماعي لديه مجموعة من العمليات الداخلية والخارجية التي تتداخل في علاقات متعددة مع البيئة الخارجية ومن ثم يجب أن يحدث نوع من التوازن البيئي والتنظيمي الداخلي والخارجي من أجل استمراره وتحقيق أهدافه. محمد عبد الرحمن (٢٠٠١) ص٥٨

الاستفادة من الموجهات النظرية في الدراسة:

يتم توظيف نظرية الأنساق للاستفادة منها في هذه الدراسة من خلال اعتبار مستشفى الصحة النفسية بأسيوط وهى مكان التطبيق الميداني للدراسة كنسق مفتوح له علاقة بالنسق الخارجي وهو البيئة التي يأتي ضحايا الإعتداءات الجنسية وهذا التفاعل أمر ضروري، ويمكن تحليل المؤسسة في ضوء نظرية الأنساق العامة كنسق مفتوح كما يلي:

١- الأنساق: وتكون الأنساق هنا ضحايا الإعتداءات الجنسية، مستشفى الصحة النفسية بأسيوط.

٢- المدخلات: وتتمثل مدخلات المؤسسة في هذه الدراسة في موارد مالية وموارد بشرية:

١- الموارد المالية: وهي الاموال التي تستخدم لحماية ضحايا الإعتداءات الجنسية من الإستبعاد الاجتماعي.

٢- الموارد البشرية: وتتمثل في المسئولين القائمين على تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة لضحايا الإعتداءات الجنسية.

٣- العمليات التحويلية: ويقصد بها في هذه الدراسة كل الخدمات التي تقدم لضحايا الإعتداءات الجنسية.

٤- المخرجات: ويقصد بالمخرجات في هذه الدراسة الأهداف التي تم تحقيقها وسوف يظهر تأثيرها على ضحايا الإعتداءات الجنسية.

٥- التغذية العكسية: ويقصد هنا بالتغذية العكسية مدي التغير الذي طرأ لضحايا الإعتداءات الجنسية.

ثامناً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

ثامناً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

- نوع الدراسه:

تنتمى الدراسه الحاليه إلى نمط الدراسات الوصفيه.

- المنهج المستخدم:

١- اعتمدت الدراسة الحالية على استخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل لضحايا الإعتداءات الجنسية بمستشفى أسيوط للصحة النفسية وعلاج الإدمان وعددهم (١٤٣) مفردة.

٢- كما اعتمدت الدراسة الحالية على استخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل لمقدمي الخدمات العلاجية بمستشفى أسيوط للصحة النفسية وعلاج الإدمان وعددهم (٥١) مفردة.

وسبب اختيار عينة الأطراف المعنية كونهم داخل إطار عمل الباحث كما أنهم داخل النطاق الجغرافي للدراسة بمحافظة أسيوط.

٣- أدوات الدراسة:

- استبيان لضحايا الإعتداءات الجنسية.
- استبيان لمقدمي الخدمات لضحايا الإعتداءات الجنسية.

سابعاً: مجالات الدراسة:

١- المجال المكاني:

تم تطبيق الدراسة الميدانية على مستشفى الصحة النفسية بمحافظة اسيوط

٢- المجال البشري:

- ضحايا الإعتداءات الجنسية بمستشفى أسيوط للصحة النفسية وعلاج الإدمان وعددهم (١٤٣).
- مقدمي الخدمات العلاجية بمستشفى أسيوط للصحة النفسية وعلاج الإدمان وعددهم (٥١) مفردة.
- المجال الزمني:

تمثل المجال الزمني للدراسة في فترة جمع البيانات من الميدان والتي بدأت في ٢٠٢٤/٤/١م إلى ٢٠٢٤/٦/٣٠م.

ثامناً: نتائج الدراسة :

تحقيق فروض الدراسة:

تتبلور فروض هذه الدراسة في:

- الفرض الأول:

من المتوقع أن تكون الحماية الاجتماعية لضحايا الاعتداءات الجنسية مرتفعة.

جدول (١) يوضح استجابات ضحايا الإعتداءات الجنسية تجاه أبعاد الحماية الاجتماعية

م	أبعاد الحماية الاجتماعية	المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري	الترتيب	النسبة
1	بعد الحماية الاجتماعية	2.40	3.93	4	مرتفع
2	بعد الحماية الصحية	2.49	3.74	3	مرتفع
3	بعد الحماية الاقتصادية	2.36	3.82	5	مرتفع
4	بعد الحماية القانونية	2.61	2.75	1	مرتفع
5	بعد الحماية النفسية	2.56	3.35	2	مرتفع
	المتوسط الحسابي ككل	2.48			مرتفع

يوضح جدول (١) أن: الحماية الاجتماعية تجاه ضحايا الاعتداءات الجنسية، جاءت كما يلي:

- الترتيب الأول بعد المسئولية القانونية بمتوسط حسابي (٢.٦١)، وبانحراف معياري (٣.٧٥).
- الترتيب الثاني بعد المسئولية النفسية بمتوسط حسابي (٢.٥٦)، وبانحراف معياري (٣.٣٥).
- الترتيب الثالث بعد المسئولية الصحية بمتوسط حسابي (٢.٤٩)، وبانحراف معياري (٣.٧٤).
- الترتيب الرابع بعد المسئولية الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢.٤)، وبانحراف معياري (٣.٩٣).
- الترتيب الرابع بعد المسئولية الاقتصادية بمتوسط حسابي (٢.٣٦)، وبانحراف معياري (٣.٨٢).

وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام الحماية الاجتماعية تجاه ضحايا الاعتداءات الجنسية ككل كما حددها ضحايا الإعتداءات الجنسية هو (٢.٤٨) وهو مستوى مرتفع. مما يجعلنا نقبل الفرض الثاني للدراسة والذي مؤداه " من المتوقع أن تكون الحماية الاجتماعية لضحايا الاعتداءات الجنسية بمستوى مرتفع".

- الفرض الثاني:
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أبعاد المسئولية الاجتماعية للمؤسسات الحكومية وتحقيق الحماية الاجتماعية لضحايا الاعتداءات الجنسية.

جدول (٢) يوضح العلاقة بين أبعاد المسئولية الاجتماعية للمؤسسات الحكومية وتحقيق الحماية الاجتماعية لضحايا الاعتداءات الجنسية

المسئولية / الحماية	المسئولية الأسرية		المسئولية الأخلاقية		المسئولية القانونية		المسئولية المجتمعية		المسئولية الاجتماعية ككل	
	قيمة R	الدلالة	قيمة R	الدلالة	قيمة R	الدلالة	قيمة R	الدلالة	قيمة R	الدلالة
الحماية الاجتماعية	0.476**	دال	0.632**	دال	0.686**	دال	0.442**	دال	0.628**	دال
الحماية الصحية	0.535**	دال	0.541**	دال	0.517**	دال	0.655**	دال	0.625**	دال
الحماية الاقتصادية	0.082	غير دال	0.047	غير دال	0.151	غير دال	0.185	غير دال	0.072	غير دال
الحماية القانونية	0.395**	دال	0.664**	دال	0.748**	دال	0.563**	دال	0.658**	دال
الحماية النفسية	0.417**	دال	0.219**	دال	0.228**	دال	0.261**	دال	0.319**	دال
الحماية الاجتماعية ككل	0.546**	دال	0.550**	دال	0.532**	دال	0.458**	دال	0.588**	دال

** دال معنوياً عند (a=٠.٠١)

* دال معنوياً عند ((a=0.05

- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين أبعاد المسئولية الاجتماعية للمؤسسات الحكومية وتحقيق الحماية الاجتماعية لضحايا الاعتداءات الجنسية مما يجعلنا نقبل الفرض الثالث للدراسة والذي مؤداه "توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أبعاد المسئولية الاجتماعية للمؤسسات الحكومية وتحقيق الحماية الاجتماعية لضحايا الاعتداءات الجنسية ".
- الفرض الثالث:
- توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموغرافية لضحايا الاعتداءات الجنسية وتقديرهم لدور المسئولية الاجتماعية للمؤسسات الحكومية في تحقيق الحماية الاجتماعية لهم.

جدول (٣) العلاقة بين بعض المتغيرات الديموغرافية لضحايا الاعتداءات الجنسية وتقديرهم لدور المسئولية الاجتماعية للمؤسسات الحكومية في تحقيق الحماية الاجتماعية لهم

باستخدام معامل الارتباط بيرسون

المتغيرات / المسئولية	السن		النوع		الحالة الاجتماعية		الوظيفة	
	قيمة R	الدلالة	قيمة R	الدلالة	قيمة R	الدلالة	قيمة R	الدلالة
المهارات التخطيطية	0.0.186*	دال	0.0.186*	دال	0.0.186*	دال	0.458**	دال

** دال معنوياً عند (a=٠.٠١)

* دال معنوياً عند (a=0.05)

يتضح من الجدول (٤٠) أن هناك علاقة ذات دلالة باستخدام معامل الارتباط بيرسون بين البعد القانوني والاجتماعي للمسئولية الاجتماعية للمؤسسات الحكومية وتحقيق الحماية الاجتماعية لضحايا الاعتداءات الجنسية

مما يجعلنا نقبل الفرض الثالث للدراسة والذي "توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموغرافية لضحايا الاعتداءات الجنسية وتقديرهم لدور المسئولية الاجتماعية للمؤسسات الحكومية في تحقيق الحماية الاجتماعية لهم ".

المراجع:

أولاً: المراجع العربية :

١- احمد عبد الحميد سليم (٢٠١٤): دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تدعيم الحماية الاجتماعية للفقراء في الريف. دكتوراه غير منشورة كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان بحث منشور بمجلة كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم .

٢- بابلو بينيهرو (٢٠٠٦): دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، https://www.ohchr.org/ar/treaty-bodies/crc/united-nations-study-violence-against-children، تم الإطلاع في ١٨-٩-٢٠٢٢.

٣- جابر عوض سيد، أبو الحسن عبد الموجود (٢٠٠٣): الإدارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ص٦٥.

٤- جمال شحاته حبيب (٢٠٠٩): الممارسة العامة منظور حديث في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، ص٦٨

٥- خضر عبد العظيم أبوقورة (٢٠١٠) : الحماية الاجتماعية في واقع المجتمع المصري – دراسة إستطلاعية على عينة ثنائية الأبعاد، القاهرة ، معهد التخطيط القومي.

٦- عبد الله محمد عبد الرحمن (٢٠٠١): إدارة المؤسسات الاجتماعية بين الاتجاهات النظرية والممارسات الواقعية، دار المعرف الجامعية، الاسكندرية، ص٥٨.

٧- علي محمد دياب (٢٠١٠) : دور مناهج البحث العلمي العامة المعاصرة في تطوير نظرية الجغرافية البشرية، مجلة جامعة دمشق – المجلد ٢٦ ع١، ص ٦٥٢.

٨- عمرو محمود عبد الحميد منصور (٢٠١٤) شراكة الدولة ومنظمات المجتمع المدني في تفعيل برامج الحماية الاجتماعية لفقراء الحضر، رسالة دكتوراء، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان .

٩- ماهر أبو المعاطي علي (٢٠١٠): الاتجاهات الحديثة في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ص ٢٧٩.

١٠- محمد البدوي الصافي (٢٠١١) : مرجع سبق ذكره، ص٧٩

١١- محمد البدوي الصافي (٢٠١١): المهارات المهنية للأخصائي الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص٧٩

١٢- المعجم الوجيز(٢٠١١) : مجمع اللغة العربية، مرجع سبق ذكرة ،ص١٧٣

١٣- منى عطية خزام (٢٠١٠): شبكات الامان الاجتماعى و تحسين نوعية حياة الفقراء ، الاسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ص٤٣

١٤- منى عطية خزام (٢٠١٧) : راس المال الجتماعى فى عالم متغير ، الاسكندرية ،المكتب الجامعى الحديث ص (٣٢٦)

١٥- مى محمود (٢٠١٧): المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة "المجلس القومى للمرأة، التعاون مع مؤسسات الامم المتحده فى اطار الامم المتحدة لتنمية الشراكات(UNDPF) المشاورة الوطنية ٢١ مايو.

١٦- نيكولاس لومان (٢٠١٠): مدخل إلى نظرية الأنساق، ترجمة يوسف فهمي حجازي، منشورات الجمل، بغداد، العراق، ص ٦.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

17- Barrientos, A (2011): Social Protection and Poverty, International Journal of Social Welfare, vol 20(30).

18- Emily, B (2011): The Politics of Political Economy of Social Protection in Latin America and the rise of conditional cash transfers.